الفصل الثاني

أوضاع العراق بعد فشل ثورة ١٩٤١ وإعدام قادتها

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

أوضاع العراق بعد فشل ثورة ١٩٤١ التحررية

عاد الوصي عبد الإله ولكن الآن قد تغيرت الظروف وقمعت ثورة الجيش بعد نجاح القوات البريطانية في القضاء على الحركة الوطنية والشعب وقد تمخضت عن ذلك ثلاثة أمور أساسية وهي:

١- أن عبد الإله والطبقة الحاكمة الموالية لبريطانيا قد عادو' بفضل الحراب الإنكليزية وتحت حمايتها ولهذا فإنهم شعروا بأنهم مدينون إلى الحكومة البريطانية برجوعهم إلى السلطة وأن بقاءهم في الحكم مرتبط برضاء بريطانيا عليهم.

٢- أن العراق يرزح تحت نير التسلط الأجنبي البريطاني وأن الحكومة العراقية مجبرة على أن تضع نفسها وإمكانيات العراق في خدمة المجهود الحربي البريطاني بصورة خاصة والحلفاء بصورة خاصة لثورتهم ضدها ولما أظهروه من كره لبريطانيا والفئات الحاكمة.

ثم كلف جميل المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة، فعملت هذه الوزارة على تصفية العناصر الوطنية واتباع سياسة خارجية ممالئة للمصالح البريطانية.

ولكن سياسة المدفعي لم ترض السياسة البريطانية فاتهمته بالتساهل مع العناصر الوطنية والتماهل في اعتقال العناصر المناهضة لبريطانيا فاضطر إلى تقديم الاستقالة وكلف نوري السعيد بتأليف وزارة جديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١ بعد أن تعهد السفير البريطاني أنه سيعمل على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة بريطانيا ومجهودها الحربي وبالتعاون المستمر مع السفارة البريطانية.

وقد وجدت بريطانيا أن مصلحتها تقتضي وجود حكومة عراقية مستقرة تخدم

المجهود الحربي وتضمن استمرار العراق كمركز للمواصلات والتموين لجبهة الحرب، فعملت على دعم وإسناد نوري السعيد رغم علمها بكره الشعب له ومعارضتها لسياسته وما ولدته من أزمات اقتصادية حادة في حياته اليومية، وفي نفس الوقت بدأت تغتني فئة قليلة من التجار ورجال الإقطاع المؤيدين لحكمه.

بدأ نوري السعيد بتنفيذ الالتزامات والوعود التي قدمها للسفارة البريطانية، فعلى الصعيد الخارجي أعلن الحرب على دول المحور، وقطع العلاقات مع حكومتي فرنسا واليابان الموالتين لألمانيا النازية كما تم فتح قنصلية عراقية في واشنطن كخطوة في توثيق العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك أعاد تجديد حلف سعد آباد لمدة خمس سنوات أخرى.

أما على الصعيد الداخلي فقد ازدادت الاعتقالات للعناصر الوطنية القومية المناوئة لبريطانيا واكتظت السجون والمعتقلات بالمواطنين وأحيل المئات من موظفي الدولة إلى التقاعد لتأييدهم حركة مارس ١٩٤١.

وقامت حكومة نوري السعيد بتصفية الجيش العراقي من العناصر الوطنية، فأحيل عدد كبير من الضباط إلى التقاعد، واستقدم ضباط بريطانيون تولوا مراكز حساسة في الجيش كخبراء واستشاريين وعملوا على إضعاف الجيش وتقليص قوته من أربع فرق إلى فرقتين عسكريتين، وفي نفس الوقت عمدت حكومة السعيد إلى دعم الشرطة وزيادة قوتها، كذلك عملت على زيادة كبيرة في أعداد الشرطة السرية لمراقبة المواطنين وتحديد نشاطهم.

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ أصدرت حكومة نوري السعيد أحكامًا غيابية بحق قادة ثورة مايس ١٩٤١ الذين كانوا قد التجأوا إلى إيران وكثفت الحكومة جهودها وضغوطها من أجل جلبهم للعراق وفعلاً قامت الحكومة البريطانية باعتقالهم

وتسليمهم إلى الحكومة العراقية فنفذ حكم الإعدام بحق العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمد يونس السبعاوي (المدني الوحيد الذي أعدم) ووضع الباقون في السجن.

الأوضاع الاقتصادية خلال سني الحرب

شعر العراق بوطأة الحرب بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية وقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر بصورة محسوسة بعد وصول القوات البريطانية صيف عام ١٩٤١ بعد القضاء على حركة مايس على أثر تصاعد المعارك الطاحنة على الجبهة الشرقية بالهجوم الواسع الذي شنته القوات الألمانية على الاتحاد السوفيتي. لقد أصبح العراق نقطة مواصلات ومركز تموين لقوات الحلفاء وللقوات البريطانية بصورة أخص. وكان للناحية الاقتصادية الصعبة أوسع وأعمق التأثير في حياة جميع طبقات الشعب العراقي وخاصة الفقيرة التي كانت تشكل الغالبية العظمى من أبناء الشعب. وكانت الصعوبات والمشاكل الاقتصادية خلال سني الحرب الطويلة قد تجسدت بصورة رئيسية في بروز ظاهرتين مزمنتين وهما:

أولاً: النقص الشديد في المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية كالحنطة والطحين والأرز والسكر والشاي والأقمشة والملابس القطنية والصوفية.

ثانيًا: الارتفاع الباهظ في الأسعار حيث ارتفعت معظم أسعار المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية إلى عشرة أضعافها وأحيانًا إلى أكثر من ذلك.

ويعزى سبب الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي إلى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي حيث أسست مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، فربطت الاقتصاد العراقي بعجلة المجهود الحربي البريطاني وعملت على تقليص استيراد المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية كالملابس والأدوات

الاحتياطية ومن جهة أخرى، قامت بتجهيز القوات البريطانية المتواجدة في المنطقة من الأسواق العراقية ومن المنتجات والحاصلات العراقية مما أدى إلى شحة في المواد الأساسية والضرورية وزيادة كبيرة في العملة المتداولة في الأسواق والتي أدت إلى تضخم كبير في أسعار جميع المواد الاستهلاكية الأساسية وبخصة الحنطة والأرز والسكر وتوزيعها بموجب بطاقات تموين خاصة.

كشفت الأزمات الاقتصادية المزمنة ضعف وفساد الجهاز الحكومي ومدى إهماله لأمور الشعب (قوته اليومي) مما خلق استياءً شعبيًا عامًا من الفئة الحاكمة ومن بريطانيا بالذات، وعمل على اتساع نفوذ وشعبية الحركات الوطنية المعارضة للنظام الملكي والتي أخذت تطالب الحكومة وبإصرار للقيام بواجباتها في حل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتحسين حالة لشعب البائسة.

تطور الإقطاع بين ١٩٣٢ – ١٩٦٤

كانت حكومة الانتداب قد عمدت إلى توسيع عملية استحواذ رؤساء العشائر والتجار ورجال الطبقة الحاكمة على أراض وقطاعات زراعية إضافية وذلك بتشريعها قوانين لصالحهم وإعطائهم الدعم المستمر ماديًا ومعنويًا وذلك لكسب تأييدهم وخلق طبقة متنفذة موالية لبريطانيا كما عملت على إضعاف قوة الفلاحين وإخماد انتفاضتهم بقوة السلاح وأجبرتهم على الخضوع لمشيئة الشيوخ الملاكين كتابعين له قانونيًا واقتصاديًا.

لقد أدت هذه السياسة إلى حصول شيوخ العشائر والملاكين على قوة اقتصادية وسياسية واسعة من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه السياسة عملت على الإخلال في بوضع الفلاح العراقي فانحط مستواد المعيشي وأجبر الكثير من أبناء الريف على ترك الزراعة والالتجاء إلى المدينة طلبًا للرزق.

وبعد حصول العراق على الاستقلال الشكلي عام ١٩٣٢ تابعت الحكومات العراقية المتوالية هذه السياسة التي عملت على حرمان الفلاح العراقي من كثير من الحقوق الإنسانية وأجبرته على العيش في بؤس شديد وحالة مزرية بسبب الفقر والجهل والمرض.

ففي عام ١٩٣٣ شرعت الحكومة العراقية قانون حقوق وواجبات الزراع تحت رقم ٢٨ وادعت الحكومة في أسباب تشريعه أنه لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي بكفاءة وإنتاجية أفضل ولمنع هجرة الفلاحين المتزايدة إلى المدن، ولكن الغاية الحقيقية وراء القانون كانت ربط مصير الفلاح العراقي بمالك الأرض وتقييد حركته وإعطائه الشرعية لاستغلال الفلاح وجعله عبدًا أوقنّا بدل أن يكون مواطنًا منتجًا. كما جاءت القوانين الأخرى التي شرعت فيما بعد خلال العهد الملكي جاءت لتخدم مصالح المالكين وأصحاب الإقطاعيات الكبيرة التي أدت إلى هجرة الفلاحين الواسعة وإهمال الأراضي الزراعية وزيادة أملاحها بسبب الاستغلال غير الأمثل للأرض وعدم استثمار المالكين (من رؤساء العشائر ورجال الطبقة الحاكمة وأثرياء المدن) لرؤوس الأموال والأرباح الطائلة في تحسين عملية الإنتاج الزراعي لكون أغلبهم يعيش في المدن ويعتمد على السركال في إدارة مصالحه الزراعية وبالتالي فإن كل هذه العوامل أدت إلى تخلف الزراعة وقلة الإنتاج الزراعي مما أضر بالاقتصاد العراقي وعمل على عرقلة نموه.

الصناعة

نظرًا لأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة بشكل رئيسي، لم تقم في العراق صناعات متطورة ومعامل حديثة، وبقي القطاع الصناعي يتمثل في وجود الحرف والصناعات اليدوية التي توارثها العراقيون عبر الأجيال، واضطر العراق إلى

استيراد معظم حاجاته من البضائع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة من الدول الأوروبية وخاصة من بريطانيا. إلا أن الحرب العالمية الثانية وبسبب تفاقم الحاجة إلى البضائع المصنعة التي يحتاجها الفرد العراقي في حياته اليومية دفعت بالبعض من أصحاب رؤوس الأموال إلى تأسيس معامل حديثة تركزت في إنتاج المواد الاستهلاكية التي كانت تصنع بطرق وأساليب قديمة فأنشئت معامل لإنتاج الصابون والسجاير والزيوت النباتية والسمنت والجلود والغزل والنسيج.

لقد كان لتأخر الصناعة في العراق أسباب عديدة منها عدم توفر المواد الأولية وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من المغامرة في استثمار أموال طائلة لبناء مشاريع جديدة لا يضمن نجاحها بصورة أكيدة، ففضلوا استثمار أموالهم في شراء العقارات والأراضي الزراعية التي تدر أرباحًا محققة، وبالإضافة على ذلك فإن السوق المحلي العراقي محدود جدًا بسبب قلة السكان وضعف القابلية الشرائية، وكان لسياسة الاستيراد المفتوح والمستمر للبضائع الأوروبية أكبر الأثر في إضعاف الصناعة المحلية لعدم تمكنها من منافسة البضائع الأوروبية الأحسن جودة والأقل سعرًا. وقد كان لضعف الحكومة وتشجيعها لتمويل مشاريع صناعية حديثة وكذلك لقلة عدد الخبراء والفنيين العراقيين في إدارة المعامل الأثر البالغ في عدم نمو صناعات وطنية. وقد أهملت الحكومة تنظيم شؤون العمل وحقوق العمال، فلم تعمل بصورة جدية من أجل خلق ظروف العمل الصعب وقلة الأجور حيث كان معدل أجور العامل العراقي في تلك الفترة (١٩٣٢ – ١٩٤٦) تتراوح بين ٤٠ – ٧٥ فلسًا لليوم الواحد.

لم يكن في العراق غير ثلاث مؤسسات كبيرة توظف أعدادًا كبيرة من العمال ويسيطر عليها ويديرها الإنكليز، وهي ميناء البصرة وسكك الحديد وشركة نفط

العراق إلا أن قلة قليلة جدًا من العراقيين كانت تعمل في مناصب فنية أو إدارية عالية، وقد اقتصر تشغيل العراقيين على الأعمال البسيطة وغير الماهرة.

صناعة النفط

رغم أن واردات العراق كانت تعتمد بصورة رئيسية على مدخولات النفط إلا أن صناعة استخراج وتكرير النفط لم تتفاعل مع حركة الاقتصاد العراقي من الناحية العملية حيث إن شركة النفط كانت تستورد معظم احتياجاتها من الخارج كما أن معظم إنتاجها كان يصدر خارج العراق دون أن يكون هناك أي تأثير يذكر على حركة السوق العراقية غير الواردات السنوية التي كانت تحصل عليها الحكومة العراقية حسب نسبة معينة من الإنتاج.

لقد حصلت شركة نفط العراق على امتياز استخراج النفط عام ١٩٢٥ وبدأت تستخرجه بشكل تجاري مربح عام ١٩٢٧ وكانت الحكومات العراقية المتعددة إلى حين تأميم النفط عام ١٩٧٢ تعتمد في دخلها القومي وبشكل أساسي على واردات النفط خاصة فعلى سبيل المثال: في عامي ١٩٢٩ و١٩٣١ اضطرت الحكومة العراقية بسبب قلة وارداتها إلى استلاف حصصها من واردات النفط مقدمًا وقبل احتساب حصتها الحقيقية مما وضع الحكومة تحت نفوذ شركة النفط وجعلها غير قادرة على مجابهة الشركة للحصول على أسعار معقولة تتناسب وقيمة النفط المستخرج آنذاك.

التجارة

كان للتجارة الخارجية بين عامي ١٨٥٠ و١٩٥٠ أكبر الأثر في تحديد طبيعة الاقتصاد العراقي، فقد كان لهيمنة الشركات البريطانية على الاستيراد والتصدير أثر

كبير على السيطرة السياسية والعسكرية حيث عملت الحكومة البريطانية على حماية مصالحها وابتزاز الأرباح. وقد ذكرت السفارة البريطانية بتقرير لها عام ١٩٣٤ أنه بسبب وجود النفوذ السياسي البريطاني في العراق فإن معظم المصالح والشركات التجارية التي تعمل في العراق هي بريطانية، وأن أغلبية البضائع المصدرة والمستوردة تنقل على ظهر بواخر بريطانية، كما أن جميع رؤوس الأموال المستثمرة هي بريطانية أيضًا، فاثنان من مجموع ثلاثة بنوك تعمل في العراق تعوج ملكيتها إلى الإنكليز وهي البنك الشرقي الذي كان مسؤولاً عن خزينة الدولة، أما البنك الثاني فهو البنك العثماني الذي يملك الإنكليز ثلث رأس ماله تقريبًا، وفيه عدة مديرين بريطانيين يديرون أعماله، كما أن جميع شركات التأمين هي بريطانية.

ثم إن شركة بواخر دجلة والفرات البريطانية كانت تسيطر على حركة النقل النهري بين بغداد والبصرة ولا ينافسها إلا شركة محلية واحدة.

وتملك تلك الشركة أسطولاً مكونًا من ١٨ باخرة وتعمل برأس مال قدره (٢٥٠/٠٠٠) جنيه استرليني في مختلف القطاعات. ورغم المنافسة الحادة من الشركات اليابانية فإن سيطرة الشركات البريطانية على المصالح التجارية في العراق ظلت هي السائدة في جميع المجالات فمثلاً في عام ١٩٣٨ كان مجموع أعضاء غرفة تجارة بغداد من أصحاب الدرجة الأولى ٢٥ عضوًا منهم ١٢ بريطانيًا و٢ أوربيان وسبعة يهود وعراقي واحد. وفي عام ١٩٥٧ كان عدد الشركات الأجنبية التي تعمل في العراق يزيد على (٢٢٥) شركة تهيمن بشكل واضح على حركة السوق.

وفي الأربعينات وبعد الحرب العالمية الثانية وجد بعض التجار العراقيين أن الشركات التجارية الأجنبية تحصل على أرباح كبيرة في عمليتي الاستيراد والتصدير فعمد بعضهم إلى التعامل المباشر مع الشركات المصنعة والمجهزة في الخارج، وأسس

البعض الآخر شركات خاصة بالاستيراد والتصدير (قومسيون) أخذت تستورد البضائع الاستهلاكية والأقمشة والمواد الغذائية، كما اتجه هؤلاء التجار إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية والسيارات (بصورة خاصة) منافسة بذلك البضائع الإنكليزية ومتفوقة عليها، وبذلك تقلصت سيطرة الشركات التجارية والمنتجات البريطانية على الأسواق العراقية حتى قبيل ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨.

تطور التعليم

في خلال فترة الانتداب البريطاني حدث تطور في قطاع التعليم من حيث النوع والكم، فقد ازدادت تخصيصات وزارة المعارف (التربية) من ٣٪ من ميزانية الدولة في بداية عهد الانتداب، بالعكس من الوزارات الأخرى التي كان يعتبرها الإنكليز وزارات حساسة كالدفاع والخارجية والداخلية والمالية والتي كانت تحت إشراف المستشارين البريطانيين. ورغم وجود مستشار بريطاني في وزارة المعارف العراقية خلال الانتداب إلا أن سياسة وزارة المعارف كانت ترسم من قبل ساطع الحصري مدير المعارف العام لسنوات طويلة، وكان الحصري يحظى بدعم وإعجاب الملك فيصل الأول كما كان مسؤولاً عن تأليف الكتب المنهجية التي يتجلى فيها الشعور القومي والروح الوطنية، كما ركز على الاهتمام بالتربية القومية التي تعتمد على الأخلاق العربية والمبادئ الإسلامية والفتوة والكشافة والتي كان لها أكبر الأثر في إعداد أجيال مؤمنة بحب الوطن والتضحية في سبيله.

والجدول الآتي يبين الزيادة الحاصلة في عدد الطلاب والمدارس بين (١٩٢٠ – ١٩٤٦).

السنة	عدد المدارس الابتدائية	عدد الطلاب	عدد المدارس المتوسطة والثانوية	عدد الطلاب
١٩٢٠ - ١٩٢١	٨٨	٨/٠٠٠	٤	١١٠
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٥٢٨	٦٠/٣٢٤	٣٥	٦/٠٥٨
١٩٤٥ - ١٩٤٦	٩٤٤	١١٨/٤٨٧	٥٩	١٢/١٧٣

رغم الزيادة الملحوظة في عدد الطلاب والمدارس إلا أن اتجاه التعليم ظل خلال تلك الفترة مُركزًا على تخريج كوادر وظيفية بصورة عامة حيث اهتمت في الاختصاصات الإنسانية، وأهملت الكوادر الفنية والعلمية فحتى سنة ١٩٤٥ لم يكن في العراق غير إعدادية زراعية واحدة وإعداديتين صناعيتين فقط. لم يتجاوز عدد طلابها عدة مئات، في الوقت الذي كان فيه القطر يعتمد على خبراء وفنيين أجانب لإدارة وتطوير المشاريع الهندسية والزراعية والفنية وغيرها.

وشهد قطاع التعليم زيادة نسبية في عدد طلاب الكليات والمعاهد العالية. ففي عام ١٩٢٠ – ١٩٢١ كان عدد الطلاب في المعاهد العالية (٦٥) طالبًا، وفي عام ١٩٣٢ – ١٩٣٣ أصبح (١١٥) طالبًا، ثم ارتفع في عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ إلى ٢١٤٦ طالبًا بينهم (٢٨٤) طالبة. واستمرت الحكومة في إرسال البعثات العلمية إلى خارج العراق للحصول على تخصصات عالية، إلا أنها ركزت على الدراسات الإنسانية أكثر من تركيزها على الدراسات العلمية والطبية والتي كان البلد يشكو من نقص كبير في كوادرها.

وبالرغم من اتساع حركة التعليم وزيادة عدد المدارس وعدم سيطرة الإنكليز

على هذا القطاع الحيوي فإن تطوره لم يكن يسد حاجة القطر إلى المدارس والمدرسين، وقد أدى ذلك إلى حرمان الكثير من أبناء الشعب وخاصة في القوى والأرياف من فرص التعليم، فحتى عام ١٩٤٦ كانت نسبة الأمية في العراق تزيد عام (٩٠٪) من مجموع السكان.

التطورات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

عندما أشرفت الحرب العالمية على نهايتها بدأ يظهر أثر نتائجها المباشرة وغير المباشرة على المسرح السياسي العراقي، ففي منتصف عام ١٩٤٤ أجبر الوصي عبد الإله نوري السعيد على تقديم استقالته وكلف حمدي الباجه جي بتأليف وزارة جديدة سميت بوزارة خطوات عديدة من أجل إعادة الحياة الطبيعية فسمحت للنشاط السياسي والتنظيم النقابي وأجازت الصحف المحلية كما خففت من حدة تطبيق الأحكام العرفية التي كان معمولاً بها منذ فشل حركة مايس ١٩٤١.

كانت لهذا التغيير الكبير عوامل كثيرة خارجية وداخلية فرضت نفسها على النظام السياسي وحملته على تغيير مساره ومنهجه بعض الشيء من أجل تخفيف تذمر الشعب وتأخير ثورته، وكان من أهم العوامل الخارجية ضعف بريطانيا بسبب الحرب الطاحنة، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كدولتين عظيمتين كما كان لدخول الاتحاد السوفييتي الحرب إلى جانب الحلفاء في «الجبهة الديمقراطية» أثر كبير على نشر الأفكار الشيوعية العالمية وفسح المجال أمام الحزب الشيوعي العراقي لممارسة نشاطه من قبل الحكومة وذلك لوقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الحلفاء وقد أقامت حكومة الباجه جي الثانية علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في نهاية ١٩٤٤، كما كان لإعلان ميثاق الأطلسي وانضمام العراق إلى المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك للوعود الكثيرة التي أطلقها

الحلفاء أثناء الحرب بمنح الشعب العربي حريته واستقلاله والتصريحات العديدة من قبل المسؤولين ضد الديكتاتورية الفاشية والنازية وضرورة سيادة الديمقراطية والحرية، كان لكل ذلك أثر كبير على انتشار المبادئ الإنسانية وحق الشعوب في التحرر والديمقراطية والسيادة الوطنية وكان لنضال الشعب العربي في فلسطين وسوريا وبسالته من أجل نيل حقه المشروع في الحياة الحرة الكريمة.. كل هذه الأحداث العالمية والعربية كان لها واسع وانعكاس مباشر على أفكار وطموح الشعب العربي عامة والعراق خاصة.

وقد عكست سنوات الحرب الطويلة والأزمات الاقتصادية تأثيرها على الأوضاع السياسية الداخلية بشكل مباشر فشهدت الساحة السياسية نشاطًا ملحوظًا وزيادة كبيرة في الوعي السياسي بين جميع طبقات الشعب العراقي، كما كان لازدياد عدد الطلاب وخاصة في المعاهد العالية أثر كبير في تكثيف النشاط السياسي وزيادة فاعليته وانضمام الجماهير إلى جانب القوى السياسية المعارضة للنظام الملكي والمؤيدين لبريطانيا وقد كان لحركة مايس مايو ١٩٤١ وإعدام قادتها الأثر العظيم في زيادة وعي الجماهير العراقية وفي معارضة القائمين بالحكم حيث كشفت تلك الأحداث الروح الوطنية العارمة التي يتمتع بها الشعب والجيش العراقي وكان لوقوف الوصي ونوري السعيد وبقية الطبقة الحاكمة ضد مشيئة الشعب واندفاعهم في الميل إلى بريطانيا التي أعادتهم إلى كراسي الحكم بالقوة لإسنادهم مصالحها الاستعمارية، وقد مَسَّ ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية والملابس وغيرها حياة الشعوب اليومية التي عانى منها الأمرين لفترة أربع سنوات على الأقل، وكان لكل ذلك أكبر الأثر في خلق رد فعل معاد للنظام السياسي ولرجاله الذي انتفعت من سياستهم فئة قليلة من التجار والمالكين ورؤساء العشائر.

في عام ١٩٤٤ أُحدث تغيير في مواد القانون الأساسي العراقي (الدستور) أعطيت بموجبه للوصي عبد الإله صلاحيات دستورية واسعة من ذي قبل من ضمنها صلاحية إقالة الوزارة، فشعر الوصي بقوة مركزه الإداري واغتر بسلطته الدستورية واستاء من نوري السعيد وامتداد نفوذه الواسع في أجهزة الدولة، وفي ذلك الوقت أخذ نوري السعيد ينشط على الساحة العربية فكانت له اتصالات وثيقة مع الساسة العرب ويعمل على حل مشكلة فلسطين ويخطط لتأسيس الجامعة العربية، كل هذه العوامل خلقت حساسية واضحة بين الوصي ونوري السعيد. كما أن الاستياء العام من سياسة نوري السعيد ومواقفه كان ذا أثر واضح، فقللت بريطانيا من دعمها وتأييدها لنوري السعيد وأخذت تنتقد سياسته وتهدده بعواقب الأمور. واستغل عبد الإله هذه الفرصة لإبعاد نوري السعيد عن الحكم وإنهاء دوره – ولو إلى حين – وأخذ يلعب دورًا كبيرًا في بسط نفوذه وتمشية أمور الدولة وتحديد سياستها.

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٥ ألقى الوصي خطابًا في مجلس النواب أعلن فيه عن نية الحكومة في تحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة، وأكد ضرورة إعادة الحياة السياسية الطبيعية إلى العراق بفسح المجال أمام قيام أحزاب سياسية مختلفة وسن قانون انتخابات جديد وإنهاء الأحكام العرفية، وقد أعقب هذا الخطاب استقالة وزارة حمدي الباجة جي وتكليف توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة التي ضمت عناصر وطنية معتدلة واعتبرت هذه الوزارة كمؤشر لانتقال العراق إلى مرحلة جديدة، ووعدت الحكومة الجديدة بإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق وإنهاء حالة الحرب والأحكام العرفية الاستثنائية، ورفع الرقابة العسكرية وإغلاق السجون والمعتقلات وإطلاق السجناء، وإجازة تأسيس الأحزاب السياسية

ونقابات العمال، وتحديث قانون الانتخابات، كما وعدت بالعمل على رفع مستوى المعيشة لعموم أنباء الشعب العراقي وخاصة الفلاحين وبتوزيع الأراضي الحكومية (الأميرية) عليهم.

تعاقب الوزارات

ثم شكل أرشد العمري وزارته في ١ حزيران ١٩٤٦ على أثر استقالة وزارة توفيق السويدي، فوقفت الأحزاب السياسية موقفًا معارضًا من هذه الوزارة وقالت بأنها ستواجه مقاومة شعبية إذا أخلت بواجباتها. كما طالبت القوى الوطنية بإطلاق تكوين الأحزاب السياسية، واعتبرته حقًا من حقوق الشعب لا يستطيع أحد سلبه، كما أدانت الأحزاب السياسية موقف الحكومة من مجزرة (كاور باغي) في كركوك. لقد برهنت الطبقة العاملة العراقية في إضرابها الذي انتهى بمجزرة (كاور باغي) وفي الاضطرابات الأخرى في القطر على روحتها الثورية، ورفعت الشعارات التي تطالب الحكومة بالاستقالة، لإطلاقها الرصاص على العمال دفاعًا عن شركة النفط. وفي ٣٠ آب ١٩٤٦ عقدت الأحزاب اليسارية الثلاثة (الاتحاد الوطني، الشعب، الوطني الديمقراطي) اجتماعًا لبحث الموقف السياسي في العراق وأصدرت احتجاجًا على سياسة الوزارة التعسفية وطالبت بتنحيتها وإقامة وزارة دستورية يرضى عنها الشعب، واضطر أرشد العمري على التخلي عن رئاسة الوزارة فقدم استقالته في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ بعد أن تأكد من عدم قدرته على ضرب الأحزاب وعجزه عن إجراء انتخابات بدون حدوث اضطرابات بالإضافة إلى عدم رضا الأمير زيد نائب الوصي عن أسلوب معالجة الوزارة للموقف. وبعد استقالة أرشد العمري شكل نوري السعيد وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واشترك فيها ممثلون عن بعض الأحزاب كالوطني الديمقراطي والأحرار،

وقد استنكرت بعض الأحزاب مثل حزب الاستقلال والاتحاد الوطني والشعب مشاركة هذين الحزبين في حكومة نوري السعيد. وبهذا حقق نوري السعيد نتيجتين مهمتين:

١- خلق انشقاق بين الأحزاب وفسخ التضامن والتماسك بينها.

٢- إجراء انتخابات نيابية بصورة تضمن نجاح مؤيديه وأنصاره.

وأسرع نوري السعيد بعد ذلك بحل مجلس النواب معلنًا أن هدف الوزارة الجديدة إجراء الانتخابات النيابية. لقد عملت هذه الحكومة على التدخل بشكل مباشر في الانتخابات مما أدى إلى نجاح ممثلي الحكومة وفشل الأحزاب السياسية في الحصول على مقاعد في المجلس النيابي، باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الذي فاز بخمسة مقاعد فقط، وفضحت بقية الأحزاب تزوير الانتخابات وأكدت أن المجلس الجديد لا يمثل الشعب، ودعت إلى انتخاب مجلس نيابي ديمقراطي.

كانت النتيجة الأولى لاشتراك الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار في وزارة نوري السعيد القضاء على التعاون الذي كان قائمًا بين الأحزاب السياسية، ذلك التعاون الذي استطاع الوقوف بقوة ضد وزارة أرشد العمري، فبدأت حملات الاتهامات بين الأحزاب وتفرقت صفوفها مما سهل على وزارة نوري السعيد إجراء الانتخابات بالصورة التي تريدها.

شنت وزارة نوري السعيد هجومًا عنيفًا على الأحزاب السياسية مما اضطر ممثلو الأحزاب المشاركة فيها إلى الانسحاب، وأعقب هذا الانسحاب من الوزارة حملة موجهة إلى الحياة الحزبية وكان باكورة أعمال الوزارة في هذا الاتجاه اكتشاف التنظيمات السرية لبعض الأحزاب.

نجح نوري السعيد مؤقتًا في تحقيق هدفه، ولكنه لم يلبث أن واجه معارضة شديدة

من جانب الأحزاب عندما اتجه إلى عقد معاهدة مع تركيا عام ١٩٤٦، وعندما دارت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لعقد معاهدة جديدة بدل معاهدة ١٩٣٠، زادت هذه المعارضة وتحولت إلى وثبة وطنية في يناير ١٩٤٨، وبما أن الأحزاب السياسية الخمسة قد أصدرت بيانًا استنكرت فيه الأسلوب المتبع في الانتخابات النيابية ومطالبتهم الحكومة بالاستقالة وحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية حرة، فقد عقد مجلس الأمة اجتماعًا غير اعتيادي في ١٧ آذار وأعلن في خطاب العرش استقالة وزارة نوري السعيد وتأليف وزارة جديدة مستقلة وانتخب عبد العزيز القصاب رئيسًا لمجلس النواب وصالح جبر رئيسًا لمجلس الأعيان، وعقد المجلسان جلسة مشتركة لبحث تطورات القضية الفلسطينية واتخذا قرارا بتحذير الحكومتين البريطانية والأمريكية من مسؤولية عملها إزاء القضية الفلسطينية وإرسال وفد عراقي للمطالبة باستقلال فلسطين في هيئة الأمم المتحدة مقاطعة البضائع الصهيونية.

وأعقب استقالة وزارة نوري السعيد في ١١ آذار ١٩٤٧، تشكيل الوزارة الجديدة من قبل صالح جبر في ٢٩ آذار ١٩٤٧، غير إن الوزارة الجديدة قوبلت بالمعارضة من قبل جميع الأحزاب السياسية التي أعلنت أن الهدف من مجيء الوزارة الجديدة إنما هو لتنفيذ السياسة الرامية التي أنشاء التكتلات والمشاريع التي تربط العراق بعجلة الاستعمار، ووصفت الوزارة الجديدة بأنها جزء من الخطة التي تقرر السير عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتوجيه سياسية العراق العامة وجهة تؤول من حيث النتيجة إلى تحقيق المشاريع الاستعمارية وضياع أماني الأمة وآمالها والإبقاء على الوضع الشاذ.

أعلنت وزارة صالح جبر منهاجها الوزاري الذي تضمن النقاط التالية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية:

١- تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين

البلدين.

٢- اعتبار القضية الفلسطينية قضية العراق بالذات والعمل على إنقاذها من الأخطار التي تتعرض لها.

٣- تعزيز صلة العراق مع جاراتها تركيا وإيران وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد آباد.

أما عن السياسة الداخلية فتضمن المنهاج إصلاح الجهاز الإداري وإصلاح الجيش وتجهيزه بالأسلحة والآليات الحديثة، بالإضافة إلى كثير من الأمور الأخرى التي تتعلق بالقضايا الداخلية. وكانت الأزمة الاقتصادية من أهم القضايا التي واجهت حكومة صالح جبر، وقد ناقشت مقالات عديدة هذه الأزمة ودعت الحكومة إلى تخليص الشعب منها بدلاً من توجيه اهتمامها إلى التضييق على الحركة الوطنية، كان عام ١٩٤٧ عامًا ينذر بالانفجار الشعبي بسبب الأزمة الاقتصادية وتعاظم الإرهاب ضد القوى الوطنية والمعارضة والحركة النقابية، وقد استخدمت الحكومة أساليب شديدة ضد الصحافة والأحزاب، مما دفع القوى الوطنية إلى مقاومة الحكومة وإثارة الاضطرابات ضدها، وكانت الأحزاب قد عارضت الوزارة الجديدة لاعتقادها بأن الهدف من مجيئها هو تنفيذ السياسة الاستعمارية الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشاريع الاستعمارية التي تربط العراق بعجلة الاستعمار.

التصدي لمعاهدة ١٩٤٨

وأوغلت الوزارة في اضطهاد الأحزاب المعارضة وتقييدها للحريات فعطلت الصحف الحزبية والمعارضة وعطلت حزبي الشعب والاتحاد الوطني، وأبرمت اتفاقيتين مع تركيا وإيران ومع الأردن، وعارضت الأحزاب هاتين المعاهدتين بشدة ونددت بأهدافهما باعتبارهما معادية لمصالح الشعب ولشعوب الشرق الأوسط، ثم

بدأت المفاوضات الرسمية بين العراق وبريطانيا في ٧ أيار ١٩٤٧ في قصر الرحاب تحت إشراف الوصي عبد الإله واستمرت حتى ١٧ أيار ١٩٤٧ ثم انقطعت ليستأنفها الوصي بنفسه في لندن في تشرين الأول من نفس العام ومن ثم في بغداد، واتفقوا على أن تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصًا على سريتها واستمرت المفاوضات من ٢٢ تشرين الثاني إلى ٤ كانون الأول من عام ١٩٤٧م وقد تقدم الجانب البريطاني بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته إلى أن تم الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص.

وقد تسربت إلى الجماهير والقوى الوطنية الخطوط العريضة للمعاهدة الجديدة واعتقدوا أنها أشد وطأة من سالفتها معاهدة ١٩٣٠م فقد اعتبرت قاعدتي الحبانية والشعيبة ملكًا للحكومة العراقية ولكن تحت إشراف مجلس دفاع مشترك بين الطرفين وإلزام العراق بأن يقف إلى جانب حليفته في أي نزاع تدخل فيه وبأن يصرف العراق من حسابه الخاص على القواعد والمنشآت العسكرية المشتركة. أدرك الوطنيون على اختلاف ميولهم السياسية خطر ذلك على استقلال البلاد وسيادتها الوطنية، فقامت الأحزاب الوطنية بتحشيد الرأي العام وتعبئته لرفض جميع المشاريع والمعاهدات المخلة بالسيادة والاستقلال الوطني، فشكلت لجنة طلاب الكليات والمعاهد لتنسيق نشاط الطلاب وكانت هذه اللجنة تمثل جميع الأحزاب الوطنية السرية والعلنية، ومهمتها تحشيد الجماهير الشعبية لإحباط المعاهدة. وأصدرت الأحزاب المجازة بياناتها عن عدم جدارة الحكومة القائمة آنذاك بالاضطلاع بمثل هذه المهمة لأنها لا تتمتع بثقة الشعب ولا تستطيع تحقيق أماني الأمة في إنجاز مثل هذه المهمة الخطيرة التي يتوقف عليها استقلال العراق وسيادته ومصيره، وأن مهمة المفاوضات يجب أن تقوم بها حكومة يسندها مجلس منتخب

انتخابًا حرًا لتحقيق استقلال العراق التام واستكمال سيادته بجلاء القوات الأجنبية عنه وعدم توريط البلاد بأية التزامات تنتقص من سيادته وتحد من استقلاله.

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة أخرى هي النضال لإسقاطها، وكانت بداية النضال عندما أعلن وزير الخارجية عن بدء المفاوضات، فاجتمع طلاب كلية الحقوق يوم ٥ كانون الثاني واتجه المجتمعون إلى مجلس الوزراء والبلاط الملكي والسفارتين البريطانية والأمريكية للاحتجاج على تقسيم فلسطين وعلى المعاهدة العراقية – البريطانية التي تنوي الحكومة عقدها، وقد قابلت الحكومة هذه التظاهرات والتجمعات بأسلوب العنف وأصدرت قرارات بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق وتقديم الطلبة إلى المحاكم، واعتقد صالح جبر رئيس الوزراء أنه استطاع إخماد المعارضة بهذه الأساليب، فسافر إلى لندن مع وفده يوم ٥/ ١/ ١٩٤٨. وسارت المظاهرات إلى بناية البرلمان. فقدم لفيف من النواب والأعيان بطلب إلى الحكومة بإعادة فتح الكليات وإطلاق سراح الطلبة الموقوفين. وفي منتصف كانون الثاني ١٩٤٨ وقع صالح جبر وبيفن وزير خارجية بريطانيا المعاهدة الجديدة في بورتسموث وسموها بهذا الاسم. فقامت فصائل الشعب العراقي تعلن رفضها وتصميمها على مواصلة النضال. وعقدت الاجتماعات الجماهيرية في مختلف مناطق بغداد وبقية أنحاء العراق كما عقدت الاجتماعات الطلابية والعمالية، وأصدرت الأحزاب السياسية بياناتها التي شجبت فيها المعاهدة باعتبارها تشكل خطرًا على كيان الدولة وسيادتها وتشكل حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحها الوطنية وأمانيها القومية، كما أجمعت الأحزاب على عدم شرعيتها، ودعت الشعب لإحباطها ومقاومتها بكل ما أوتي من قوة. ورغم صدور بيان البلاط الملكي لتهدئة الأمور فجر رئيس الوزراء صالح جبر الذي عاد من لندن

معتزًا بتوقيع المعاهدة غضب الشعب ببيانه الذي أذاعه عند عودته في يوم ٢٦/ ١/ ١٩٤٨ طالبًا إلى الشعب الخلود لشرح مضامين المعاهدة.

لكن بغداد نامت يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ على فوهة بركان فقد أعلن العمال الإضراب السياسي وقررت لجنة طلاب الكليات والمعاهد التظاهر، فلما كان يوم ٢٧ كانون الثاني، خرج أبناء الشعب، وخرج العمال من المصانع كتلة واحدة كما خرج طلبة المعاهد وجموع الشعب منطلقة من جميع جوانب المدينة محاولة الالتقاء في قلب بغداد، واستمرت التظاهرات في جميع أنحاء بغداد وكذلك في بقية المدن العراقية، وأدى ذلك إلى استقالة بعض الوزراء. واضطر الوصي عبد الإله إلى القيام بعقد اجتماعات مكثفة مع رجال السياسة وعلى رأسهم نوري السعيد الذي دعى إلى استخدام القوة في إعادة هيبة الدولة وإعلان الأحكام العرفية، فيما حاول محمد الصدر القضاء على التظاهرات بأسلوب الوسائل السلمية بما فيها إقالة حكومة صالح جبر مما حدا بالوصي إلى أن يطلب من حكومة صالح جبر تقديم استقالتها، وهكذا استطاعت الجماهير الشعبية إسقاط وزارة صالح جبر، إلا أنها لم تستطع فرض وزارة شعبية تستطيع تنفيذ مطالب الجماهير التي رُفِعَتْ في هذه التظاهرات، فقد شكل الحكومة الجديدة محمد الصدر في ٢٩ كانون الثاني وقامت حكومته بإصدار قرار بعدم موافقته على معاهدة بورتسموث الجائرة، ووعد بإجراء التحقيق في الانتهاكات التي قامت بها الحكومة إزاء الجماهير الشعبية، وإطلاق الحريات الدستورية ومنها الإفراج عن الصحف المعطلة وإخلاء سبيل الموقوفين وحل البرلمان.

فكان هذا نصرًا للجماهير وللأساليب التي اتبعتها في الكفاح السياسي والاقتصادي والفكري.

الأوضاع السياسية حتى ثورة تموز ١٩٥٨

العراق وحرب فلسطين

أصبحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الأولى، وبعد أن صدر وعد بلفور (٢ تشرين ثاني ١٩١٧) الذي نص على إنشاء الوطن القومي لليهود، كان الوطن العربي في تلك الفترة تحت السيطرة الاستعمارية الكاملة والاحتلال المباشر، وكانت الأقطار العربية تحصل على استقلالها في فترات متعاقبة، إلا أن استقلالها كان مقيدًا بمعاهدات جائرة مثل معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٣٦ السورية – الفرنسية، ومع ذلك فإن الحركة الوطنية أخذت تنمو في أجزاء مختلفة من الوطن العربي وبصورة خاصة في مصر والعراق.

كان العراق، قبل الحرب العالمية الثانية مساندًا للقضية الفلسطينية، فقد أيد الشعب العراقي الثوار الفلسطينيين أثناء ثورتهم (١٩٣٦ – ١٩٣٩) على الانتداب البريطاني وضد الهجرة اليهودية الواسعة إلى فلسطين، فتطوع عدد من الشباب العراقي للجهاد في فلسطين ومساندتها ماديًا ومعنويًا.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت جميع الأحزاب المجازة تتخذ من القضية الفلسطينية قضية قومية، ودعت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة موحدة. وتعتبر القضية الفلسطينية أحد الأسباب الرئيسية التي فجرت التناقضات بين العراق وبريطانيا عام ١٩٤٠، وأدت إلى الحرب العراقية البريطاني في مايس ١٩٤١. وبعد انهيار ثورة مايس التحررية خضع العراق للسيطرة البريطانية وزُجَّ بكثير من

الوطنيين والقوميين في السجون ولاقت الحركة الوطنية انتكاسة كبيرة.

قررت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٧ عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة. ووضعت هذه القضية في جدول أعمالها، وشكلت لجنة خاصة للتحقيق فيها وتقديم توصية لحلها. وقد أوصى أغلب الأعضاء بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. لكن قرار التقسيم قوبل باستنكار واسع في أرجاء الوطن العربي، وخرجت مظاهرات صاخبة في بغداد تستنكر قرار التقسيم ونددت بمواقف الدول الكبرى التي أيدت مشروع التقسيم إلا أن هذه التظاهرات قوبلت بشدة وقسوة من قبل رجال الشرطة وتم تفريقها واستنكرت الأحزاب العلنية قرار التقسيم وأخذت الصحف الحزبية الأخرى تطالب بوجوب وضع الخطط العملية لإنقاذ فلسطين والوقوف في وجه تنفيذ قرار التقسيم.

أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في (١٥ مايس – ١٩٤٨) بسبب اندلاع حرب فلسطين، فساد العراق جو من الإرهاب السياسي، فانكمشت الحركة النقابية واعتقل رؤساء نقابات العمال، وقامت الحكومة بإغلاق نقابة عمال الموانئ.

عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعًا في (١٠ نيسان ١٩٤٨) وقد بحثت وضع العرب المتأزم في فلسطين، وأوضح أمين الحسيني أن موقف المدافعين العرب في منتهى الحراجة والخطورة وانتقد أعضاء اللجنة العراق والسعودية لأنهما تأخرا في تقديم الأسلحة للمجاهدين الفلسطينيين، وطالبوا العراق بما يلي:

١- إرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات المدافعين عن فلسطين.

٢- القيام بإرسال الأسلحة الثقيلة إلى المجاهدين الفلسطينيين.

واشتد موقف الشعب العراقي ومنظماته السياسية في انتقاد الحكومة لعدم إسراعها في إرسال الجيش إلى فلسطين للقتال إلى جانب المجاهدين ضد العصابات الصهيونية الاستيطانية، فخرجت المظاهرات الصاخبة وأضرب طلاب المدارس الثانوية والنقابات العمالية وساروا هاتفين بحياة فلسطين. وتوجهت هذه التظاهرات إلى مجلس الوزراء فألقى رئيس الوزراء محمد الصَّدر كلمة وعد فيها بتنفيذ مطاليب المتظاهرين التي تضمنت:

١- إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين لإنقاذها ونجدة المجاهدين الفلسطينيين.

٢- إرجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب والطالبات تدريبًا عسكريًا.

٣- أن تعلن الحكومة موقفها المبدئي من قضية فلسطين.

بدأ العراق إرسال قواته إلى فلسطين تنفيذًا لقرار الجامعة العربية القاضي بالتدخل العسكري في فلسطين من أجل إنقاذها من الصهاينة والوقوف بوجه قرار التقسيم، ولمنع الاضطراب والفوضى بعد زوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه. وقد أسندت القيادة العامة للجيوش العربية إلى الملك عبد الله، وقد عقد قائد القوات العراقية اجتماعًا مع الملك عبد الله في ٨ أيار ١٩٤٨، لدراسة الوضع في الأراضي الفلسطينية وللإطلاع على خطط القيادة العامة. فاستنتج القائد العراقي في خلال هذا الاجتماع أن الحكومات العربية لم تتفق على خطة معينة. ولاحظ أن للملك عبد الله اتصالات مع بعض الحكومات العربية مثل مصر لحل القضية سلميًا، وهذا لا يتفق مع ما كان يظهره الملك عبد الله من حماسه للقضية الفلسطينية، وعما كانت تفكر به سورية ولبنان اللذان كانا أكثر جدية في القضية الفلسطينية،

وأخيرًا لا ينسجم مع البسالة والشجاعة التي أبداها الجندي والضابط وهما مدفوعان بعوامل وطنية قومية.

وكانت الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية غير مهيأة، وتنقصها المعلومات عن العدو، والأهم من كل هذا أنه لم تكن هناك خطة حركات تلائم حربًا مهيأة سلفًا ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها، بالإضافة إلى عوامل عربية تتصل بجدية الدول العربية في هذه الحرب، وعوامل عالمية تتصل بمواقف الدول الكبرى من هذه الحرب.

تطور الأوضاع حتى انتفاضة ١٩٥٢

وجرت الانتخابات في ظل حكومة محمد الصدر، وبعد انتهائها قدم محمد الصدر استقالة حكومته في ١٦ حزيران فقبلت في ٢٣ حزيران بعد أن بقي في الحكم ٥ أشهر، وبالرغم من أن الصدر قد نجح في تهدئة غضب الشعب إلا أن سلطته المتساهلة قد سببت ضعفًا في إدارة الدولة، فاختار الوصي عبد الإله مزاحم الباجه جي لتشكيل الوزارة.

تعرضت القوى الوطنية والأحزاب السياسية للضغط والإرهاب والمطاردة، عندما سيطر المؤيدون لمعاهدة بورتسموث على الحكم في وزارة الباجه جي وهي الوزارة التي أعادت الثقة لموقعي المعاهدة بتعيين شاكر الوادي وزيرًا للدفاع وعودة صالح جبر ونوري السعيد إلى بغداد مما أدى إلى استياء المعارضة في البرلمان، فشنت حملة ضد وزارة الباجه جي وضد اضطهاد الوطنيين. كما أعلنت الأحكام العرفية مما أدى إلى أن يعلن حزب الأحرار والوطني الديمقراطي تجميد نشاطيهما في مطلع كانون الأول عام ١٩٤٨. وأصدر الحزبان بيانات شرحا فيها تطور الأوضاع في العراق وسياسة الوزارة في محاربة الحياة الحزبية. ولم يبق من الأحزاب العلنية سوى

حزب الاستقلال الذي استمر في ممارسة نشاطه السياسي ولكنه كان محدودًا أيضًا.

واجهت الوزارة صعوبات جديدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية وعدم مساندتها للجيش المصري المحاصر في الفالوجة، وخرجت المظاهرات تطالب باستئناف القتال في فلسطين ونجدة الجيش المصري. ونتيجة للمشاكل الكثيرة التي واجهت الوزارة فقد قدم الباجه جي استقالته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ فعهد إلى نوري السعيد بتأليف وزارته الجديدة بهدف إنقاذ الوضع في فلسطين، إلا أن نوري السعيد سحب الجيش العراقي من فلسطين مما مكن العصابات الصهيونية من احتلال مواقعه، كما قرر نوري السعيد تأليف حزب سياسي يضم مختلف الأحزاب الوطنية فألف حزب (الاتحاد الدستوري) في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، وأصدر جريدة باسم جريدة الاتحاد الدستوري، كما ألف سامي شوكت أحد المقربين لنوري السعيد حزب الإصلاح وأصدر جريدة الإصلاح، ثم قدم نوري السعيد استقالته في (١٠ ديسمبر ١٩٤٩) وخلفه في الحكم على جودت الأيوبي وكان من أهم أعمال وزارته إلغاء الأحكام العرفية في أواخر عام ١٩٤٩ مما أدى إلى عودة النشاط إلى الحركة الوطنية، وكان علي جودت قد قدم استقالته في الأول من شباط عام ١٩٥٠ بسبب معارضة المهيمنين على توجيه الحكم لسياسة التقارب مع مصر التي قامت بها وزارة علي جودت، وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل في شؤون سوريا ومحاولة ضمها للعراق، وعلى أثر الاستقالة كلف توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة وشكلت الوزارة في ٥ شباط ١٩٥٠ وقرر حزب الاستقلال الاشتراك في هذه الوزارة.

شهدت بداية الخمسينات بداية لأحزاب كبيرة في العراق فتحسنت ظروف الحركة الوطنية، واستأنف الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي (آذار

١٩٥٠) وظهرت منظمات جديدة مثل نادي البعث العربي، إلى جانب عودة النشاط النقابي والعمالي، وتأسيس حزب سياسي جديد هو حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وبروز تنظيم سري ثوري جديد هو حزب البعث العربي الاشتراكي.

قابل هذا النهوض الجماهيري نشاط يميني تمثل بإنشاء أحزاب حكومية مثل حزب الإصلاح والاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي، ولقد شهدت الخمسينات نشاطًا قويًا لإقامة التكتلات والأحلاف العسكرية العدوانية ضمن مخططات تهدف إلى تطويق المعسكر الاشتراكي وتعزيز المعسكر الغربي. وكانت منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي المهم والثروات النفطية تحظى باهتمام بالغ من قبل دول الغرب ولذلك وضعوا في مقدمة مهامهم إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة. وهيأوا للعراق دورًا نشيطًا في تلك الأحلاف بسبب موقعه الاستراتيجي ووجود طبقة حاكمة مؤيدة لتنفيذ مشاريعهم، وكان النضال ضد الأحلاف العسكرية ومخاطر حرب عالمية جديدة يجتذب إلى ساحة النضال الوطني أوساطًا واسعة من جماهير الشعب وأصبح محورًا للنشاط الوطني العام. وقد اقترنت تلك الفترة بسلسلة من الاضطرابات الطلابية في كلية بغداد ومعاهدها وذلك في سبيل الحرية الأكاديمية وحرية العمل الطلابي.

وكان لتأميم النفط الإيراني الذي أقدمت عليه حكومة (مصدق) عام ١٩٥١م أثر فعال في تحرك الشعب العراقي للمطالبة بحقوقه المهضومة وفي تعميق وعيه بأهمية النفط في الصراع ضد السيطرة الاستعمارية، وقام الشعب وأحزابه الوطنية بالمطالبة بتأميم النفط. وقبلت شركات النفط الاحتكارية المفاوضات لتعديل الاتفاقية، وفي شباط ١٩٥٢ تم توقيع اتفاقية (المناصفة في الأرباح) التي ضمنت للشركات التحكم في كمية الاستخراج والأسعار وغيرها مما يعتبر تقييدًا للمناصفة

وهذا ما دعا القوى الوطنية أن تعارض هذه الاتفاقية بشدة وأن تنظم إضرابًا سياسيًا ناجحًا شمل القطر بأسره في (١٩ شباط ١٩٥٢) وأدى إلى الاصطدام مع قوة الشرطة، كما عارضت الأحزاب السياسية الوطنية هذه الاتفاقية بشدة، فقد أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان دعا فيه إلى رفض اتفاقية النفط بشدة وإحباط كافة المشاريع الاستعمارية.

وكان لتأثير الأحداث في البلاد العربية وخاصة في مصر أثر على الشعب العراقي، فعندما هب الشعب المصري مطالبًا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والجلاء الفوري للجيوش البريطانية اضطرت حكومة مصطفى النحاس إلى إلغاء هذه المعاهدة. وهب الشعب العراقي لنصرة الشعب العربي في مصر في كفاحه العادل ضد الإنكليز ونظمت الأحزاب الوطنية إضرابًا ناجحًا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١ ساهمت فيه جميع فئات الشعب.

وكان للثورة المصرية تأثيرًا على الأحداث في المنطقة العربية وخاصة في العراق حيث أعطت دفعة قوية للمعارضة في العراق.

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

بعد أن اجتمع مجلس الأمة وقرر إجراء انتخابات جديدة استقال نوري السعيد في (١٠ تموز ١٩٥٢) ألف الوزارة من بعده مصطفى العمري في الثامن عشر من تموز ١٩٥٢ ليقوم بإجراء الانتخابات البرلمانية، وفي هذا الوقت حدثت الثورة في القطر المصري في ٢٣ تموز ١٩٥٢ وأطاحت بالنظام الملكي وقد أعطت هذه الثورة المصرية دفعة قوية للمعارضة في المعارضة في العراق، فأخذت الأحزاب الوطنية تطالب بالإصلاح العام، ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢م قدم حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية مذكرات إلى الوصي عبد الإله

مستنكرةً الأوضاع ومطالبة بتغييرها تغييرًا جوهريًا شاملاً، كما قدم حزب الأمة الاشتراكي مذكرة إلى رئيس الوزراء في هذا الشأن، وأيدت الأحزاب السرية مطالب الأحزاب الوطنية فقد أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان إلى جماهير العربية طالب فيه بـ (إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وتوحيد الجهود للنضال من أجل التخلص من شرورها وأدان تعاون السلطة الحاكمة مع الاستعمار، ودعا الشبيبة العربية للنضال في سبيل وحدة العرب وحريتهم وفي سبيل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الجديد) ولم يشذ عن هذه الأحزاب سوى حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد الذي شن حملة عنيفة على مطالب الأحزاب زاعمًا أنها غير دستورية.

ثم دعا الوصي عبد الإله إلى مؤتمر عقد في البلاط الملكي لمناقشة الوضع السياسي في البلاد وقد حضر الاجتماع رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات للإجابة على المذكرة، ووعدهم بإجراء انتخابات حرة بدون أي ضغط أو تأثير على أي من الناخبين وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ أصدرت الأحزاب الوطنية بياناتها بمقاطعة الانتخابات وعزت أسباب المقاطعة إلى انعدام الجو الديمقراطي وتفشي الإرهاب والسجون إضافة إلى القوانين الرجعية للانتخابات، وطالبت بإشاعة الحريات الديمقراطية والانتخابات المباشرة.

وكان إضراب طلاب كلية الصيدلة الشرارة التي فجرت الوضع ؛ ففي (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢) أضرب الطلاب احتجاجًا على القوانين الجديدة التي أصدرتها عمادة كلية الصيدلة، وقد استمر الإضراب حتى يوم ١٩-١١-١٩٥٢ حيث اضطرت عمادة الكلية إلى التراجع وإلغاء القانون.

ولكن في نفس الوقت وقع اعتداء على طلبة كلية الصيدلة في ١٩ تشرين الثاني

١٩٥٢، فأعلن طلبة الكلية الاستمرار في الإضراب وقد استغلت الأحزاب السياسية حادثة كلية الصيدلة ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ أضربت بقية المدارس والكليات استنكارًا للحادث. ومع تطور الأحداث السريع سقطت وزارة مصطفى العمري وأحبطت محاولة تشكيل وزارة مماثلة برئاسة جميل المدفعي وكان المتظاهرون يطالبون بتشكيل وزارة وطنية ائتلافية وقد كان الهياج معبرًا عن الوضع السياسي في العراق حيث كانت الطبقات المثقفة والفقيرة في المدن في حالة ثورة ضد الحكومة والنفوذ الأجنبي، ولم تتمكن الشرطة من إعادة الأمن والنظام، لذلك دعى الجيش للتدخل ولكن بأمر عدم إطلاق النار، وقد حثَّ تطور الحوادث الوصي عبد الإله لدعوة نور الدين محمود رئيس أركان الجيش لتأليف الحكومة، فألفها في اليوم نفسه، وفي مساء ذلك اليوم أذاع بيانًا أعلن فيه أن الوصي منحه الثقة بتأليف الوزارة واستلام مسؤولية الإدارة وحفظ الأمن في البلاد، ودعا الشعب للخلود إلى السكينة وعدم تعكير صفو الأمن في البلاد، ودعا الجيش للقيام بواجبه، وأعلنت الأحكام العرفية ومنعت المظاهرات والتجمعات وكذلك منع حمل الأسلحة، وأغلقت الأحزاب السياسية وعطلت الصحف، ولكن على الرغم من كل ذلك استمرت المظاهرات وشملت أنحاء البلاد كافة وطالب المتظاهرون بإسقاط الحكومة وتأليف حكومة وطنية، فشنت الحكومة العسكرية حملة اعتقالات شملت جميع قوى الشعب الوطنية ورغم ذلك لم تستطع الحكومة إنزال ضربة كبرى بالحركة الثورية الوطنية. لقد فشلت الانتفاضة في تحقيق هدفها الرئيسي في إقامة حكومة وطنية ديمقراطية إلا أنها من الجهة الأخرى عمقت الوعي الوطني بين الجماهير وزادت من عزلة الهيئة المسيطرة ودربت الجماهير وخاصة الجيل الجديد من الشباب على معارك الشوارع وأجبرت الحاكمين على إجراء بعض التنازلات وتحقيق بعض المطالب منها الانتخابات المباشرة للنواب.

ومن الدروس الهامة التي قدمتها انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ضرورة وجود جبهة وطنية بشكلها التام والرسمي عاملاً من عوامل فشل الانتفاضة.

كان الأسلوب الذي قمعت به الحكومة انتفاضة الشعب في تشرين الثاني ١٩٥٢ انعطافًا في سياسة الحكم في العراق، إذ لم يعد يكفيها ما كانت تمارس من أسلوب الحكم الشديد تحت ستار نظام برلماني مزيف بل أخذت تمارس الحكم الديكتاتوري السافر باسم الأحكام العرفية. وفي تلك الأجواء أجريت الانتخابات للمجلس النيابي وفق مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإجراء الانتخابات على درجة واحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ كما طالبت الأحزاب الوطنية. وقد أجريت الانتخابات وفاز معظم النواب بالتزكية ولم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة.

وقدم نور الدين محمود استقالة وزارته في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣. وشكلت حكومة مدنية هي حكومة جميل المدفعي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، وفي ٤ مايس انتقلت السلطات الدستورية إلى الملك فيصل الثاني فقدم جميل المدفعي استقالته في ٥ مايس ١٩٥٣ وفي السابع من نفس الشهر ألف المدفعي وزارته الجديدة. وعندما شكلت الحكومة الجديدة تقدمت الأحزاب الوطنية بمذكراتها مطالبة بإلغاء قرار غلق الأحزاب، وبإلغاء الأحكام العرفية وبرفع الرقابة عن الصحف، ولم تستجب الحكومة لأي من المطاليب فأخذ الحقد الشعبي يتصاعد رغم الأحكام العرفية ورغم كل أساليب القمع الوحشية فأضرب عمال النفط في مصفى الدورة في مايس ١٩٥٣ وتبعهم عمال السكك، كما أضرب العمال في شركة نفط البصرة احتجاجًا على عدم استجابة الشركة لمطالبهم التي تقدموا بها ومنها ما يتعلق بتأسيس نقابات عمال الشركة، وقد رفضت الشركة بعض مطالب العمال مما أدى إلى نشاط الأحزاب

في البصرة فأعلنت الأحكام العرفية في المدينة، وقد أيدت الحركة الوطنية مطالب العمال، فأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانًا حيًا فيه نضال العمال وهاجم الوزارة لإسنادها شركات النفط وضربها للعمال الأحرار ودعا للإضراب العام في يوم الثلاثاء ١٥-١٢-١٩٥٣ وقد استجابت الجماهير لهذه الدعوة بشكل واسع وأرسل العمال في بغداد احتجاجًا كما أضرب عمال شركة دخان الرافدين في بغداد إضرابًا رمزيًا تأييدًا لمطالب عمال البصرة، كما أضرب طلاب المعاهد العالية إضرابًا رمزيًا تأييدًا لموقف عمال شركة نفط البصرة وطالبوا بتحقيق مطالبهم. وبعد أن رأى فاضل الجمالي رئيس الوزراء معارضة نوري السعيد صاحب الأكثرية البرلمانية لأعمال ومشاريع وزارته وبعد أن فشل في حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فقدم استقالته في ١٩ نيسان ١٩٥٤ وأسندت الوزارة إلى أرشد العمري فألفها في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وحل المجلس النيابي في اليوم نفسه، وأجرى الانتخابات النيابية ثم قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤ وقبلت استقالته في ٤ آب ١٩٥٤ وكلف نوري السعيد بتشكيل الوزارة فأخذ يمهد الطريق للانتخابات بعد أن حل البرلمان، كما أصدر مراسيم عديدة مقيدة للحرية، وقد احتجت الأحزاب السياسية على صدور هذه المراسيم وطالبت بإلغائها وقد حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة الأحزاب السياسية القائمة على أثر صدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ في ٢٢ أيلول ١٩٥٤.

حلف بغداد

قررت الكتلة الغربية تشكيل منظمة دفاع عن الشرق الأوسط ضد الكتلة الشرقية، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بالنظر للمعارضة بالدرجة الأولى، وبعد أن فشلت هذه المحاولة بدأت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية محاولاتهما

مع الرجال الرسميين في كل من العراق وتركيا وأخذت تعقد المباحثات، وفي أواخر عام ١٩٥٤ زار نوري السعيد لندن ثم عرج على تركيا في تشرين الأول ١٩٥٤ واتفق الجانبان على تأسيس جبهة أمن مشتركة بينهما، واستمرت المفاوضات بين الجانبين لوضع الصيغة النهائية لميثاق التعاون بين العراق وتركيا، ثم زار وفد تركي العراق برئاسة عدنان مندريس في ٢٣ شباط ١٩٥٥ ووقع الاتفاق مع العراق في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وفي ٥ نيسان انضمت بريطانيا إلى لميثاق العراقي التركي، وبعد هذا الانضمام أصبح الميثاق يعرف بحلف بغداد وطلب إلى كل من باكستان وإيران الانضمام إليه فانضمت باكستان في ٢٣ أيلول ١٩٥٥ وإيران في تشرين الثاني ١٩٥٥.

وقد جرت محاولات لضم الدول العربية الأخرى للحلف ولكنها رفضت الانضمام وكان لمصر وسوريا الدور الأكبر في هذا الرفض. ونتيجة لتوقيع العراق على الحلف قامت في بغداد مظاهرات ضخمة رغم محاولات نوري السعيد كبتها بكافة الوسائل وانتقد الوطنيون العراقيون سلوك الحكومة هذا، واعتبروا حلف بغداد ضمانة للكيان الصهيوني، فقد جاء في تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية (أن حلف بغداد ينطوي على ضمانة لإسرائيل وأن سياستنا تقوم على خلق جهاز دفاعي عسكري في منطقة الشرق الأوسط تكون فيه إسرائيل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية).

أدركت الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية للضباط الأحرار بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة أخطار هذا الحلف على القومية العربية وعلى أهداف الثورة العربية، ولذلك قررت مقاومة هذا الحلف منذ اليوم الأول للتوقيع عليه، فرفعت المذكرات الاحتجاجية وسارت التظاهرات في الشوارع استنكارًا لهذا الحلف وازداد عمل التنظيمات العسكرية للتعجيل بقيام الثورة تخلصًا من الحلف ومن النظام الذي ارتبط به.

تبلور العمل الوطني

ونتيجة للظروف التي كانت تمر بالعراق عادت فكرة الجبهة الوطنية من جديد وعلى أسس جديدة وبنطاق أوسع مما كانت عليه عندما تشكلت لخوض انتخابات ١٩٥٤. ففي عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ جرت اتصالات بين القوى الوطنية المختلفة، وكانت الانتصارات التي أحرزها الشعب العربي في سوريا ومصر والأردن وتصاعد الثورة في الجزائر وافتضاح الدور الذي لعبته الحكومات العراقية تنفيذًا لسياسة حلف بغداد، وتأزم الوضع الداخلي وتعقيد مشاكل الجماهير الحيوية وتدهور الاقتصاد الوطني وتقييد الحريات الديمقراطية كل هذا صهر الأفكار الوطنية المتبادلة في بودقة الجبهة الوطنية.

وعندما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر التهبت المشاعر الحية في الشعب العراقي وكان لهذا الأمر دوره الحاسم في تبلوره في جبهة الاتحاد الوطني، فاجتمع في اليوم الأول من العدوان ممثلون عن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي والمستقلين، ويلاحظ في هذا الوقت نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي. واستمر نوري السعيد في اضطهاد الحريات والمضي في سياسته والابتعاد عن الحركة العربية بالإضافة إلى فشل ميثاقه (بغداد) في تأدية مهمته الأساسية وخاصة بعد انكشاف دوره المؤيد للعدوان الثلاثي على مصر، ونتيجة لهذه الظروف التي كانت تمر بالعراق، قدم نوري السعيد استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧ وألف علي جودت الأيوبي وزارته في اليوم نفسه. ولقد تألفت الوزارة الجديدة دون أن تستطيع إجراء أي تبديل جوهري في مخطط السياسة الغربية لأن سياسة العراق الداخلية والخارجية أصبحت خاضعة لتوجيهات أجهزة حلف بغداد. كما أن الوزارة الجديدة لم تقم منذ تأليفها بأي إجراء من شأنه رفع الآثار

السلبية التي تركتها وزارة نوري السعيد. وفي أثناء حكومة علي جودت الأيوبي قدم بعض السياسيين عريضة في العاشر من شهر آب ١٩٥٧ ناشدوا فيها الوزارة بإزالة آثار الأحكام العرفية والإفراج عن المحكومين السياسيين وإفساح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي وإطلاق حرية الصحافة العراقية. وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ قدم علي جودت الأيوبي استقالة وزارته بعد أن أخفق في حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، وألف الوزارة من بعده عبد الوهاب مرجان وفي عهده تم إعلان الاتحاد بين العراق والأردن بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٨. وفي ٢ آذار ١٩٥٨ أقيل عبد الوهاب مرجان عندما عارض نوري السعيد بإرسال الجيش العراقي إلى سوريا، فألف نوري السعيد وزارته لدعم الاتحاد وإعداد دستور الاتحاد وحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية جديدة، وفي ٢٧ آذار ١٩٥٨ حلت الوزارة مجلس النواب وقررت إجراء الانتخابات النيابية لإعداد لائحة لمجلس النواب لإقرار الاتحاد الهاشمي وتعديل القانون السياسي، وفي ٥ نيسان ١٩٥٨ أصدر ٥٣ سياسيًا بيانًا إلى الشعب العراقي طالبوا فيه بمقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بالمجلس والتبرؤ من الالتزامات التي يقرها، وفي ١٤ آيار ١٩٥٨، وفي ١٩ آيار قبلت الاستقالة وألف نوري السعيد وزارة الاتحاد العربي الهاشمي إلى حين وقوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الأمور التي عجلت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م نتيجة حتمية للنضال الجماهيري المميز، فقد ناضل الشعب العراقي بكل فصائله السياسية والمهنية ضد السلطة الحاكمة التي كانت تستهين وتتلاعب بمقدرات الشعب فكانت الانتفاضات المستمرة الدؤوبة من أجل الوصول إلى الهدف وهو الثورة وهي المعبّر الحقيقي للنضال الجماهيري. وقد أدت عوامل عديدة إلى التعجيل بقيام هذه الثورة نذكر منها هنا ما يأتي:

١- أن رجال الحكم كانوا منهمكين بشؤون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمور الاجتماعية والاقتصادية بغية تطويرها، كما أن شباب الجيل الجديد فقد صبره من بطء التقدم فراحوا يسعون إلى دفع عجلة التقدم والتطور باللجوء إلى الأساليب الثورية ويمكن أن يقال أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي استجابة الجيل الجديد لتحدي الجيل القديم. لقد ظلت السلطة السياسية مدة طويلة في يد نخبة حاكمة تمثل الجيل القديم الذي كان يقف دائمًا في وجه مشاركة الجيل الجديد الذي لم يظهر انسجامًا مع سياسة هذه الجماعة الحاكمة، كما أن طريق التمثيل السياسي عبر مجلس النواب أقام حدودًا أمامهم بسبب تعنت الفئة الحاكمة لذا أرغموا الجيل الجديد على اتباع أساليب العنف لتحقيق مطامحه السياسية.

٢- كانت الوحدة العربية هي الدعوة التي تجسد آمال العرب في تحقيق مستقبلهم المشرق في حياة حرة جديدة، وبلغ الاندفاع نحو الوحدة ذروته عندما أُعلنت وحدة مصر وسوريا في شباط من عام ١٩٥٨ فحققت أول أماني العرب قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، فهذه الوحدة الجديدة أضعفت الكيانات القديمة

وخاصة في العراق وقادت إلى انهيارها واتخذ الحاكمون في العراق قرارًا بإعلان الاتحاد مع الأردن الذي لم يُلَبِّ طموح لشعب العربي ولم يساند مطالبته بإسناد حركات التحرير العربية في المنطقة.

٣- كانت الحاجة إلى ثورة اجتماعية من الأمور التي أعطت دفعًا للتغيير الذي حصل في ١٤ تموز ١٩٥٨. وكان الحكام يبررون عدم اتجاههم إلى التغيير بعدم وجود ثروة تمكنهم من التغيير وأن أي تغيير يتطلب رؤوس أموال كبيرة ومجموعة من التقنيين. وعندما توفر للعراق المال اتجهت بصورة مباشرة إلى تنفيذ مشاريع واسعة للسيطرة على خطر الفيضانات التي يتعرض لها العراق، فراحت تنشئ السدود. وكانت القوى المعارضة تدرك تمامًا أنه على الرغم من توافر رؤوس الأموال فإن الأوضاع الاجتماعية لم يكن يكتب لها التقدم إلى درجة يستطيعون معها أن يلعبوا دورهم في الشؤون العامة. وكانت الإصلاحات الدستورية، كتعديل قانون الانتخابات، وإعطاء بعض الحريات، لم يستفد منها سوى فئة من الناس، إضافة إلى أن استعمال سياسة العنف لا يجدي لقمع حركات الجماهير. لذا لم يبق أمام الجيل الجديد وسيلة لإزالة أولئك الحكام سوى اللجوء إلى الجيش وهذا ما حدث فعلاً صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨.

٤- سياسة العراق الموالية للغرب أثارت موجة معارضة شديدة عند الزعماء العراقيين الساخطين على سياسة الحكومة الخارجية والداخلية، ففي السياسة الخارجية تم انتماء العراق إلى الأحلاف العسكرية (حلف بغداد) وكذلك الوقوف بوجه حركة القومية العربية التي كانت مصر تتزعمها آنذاك، أما في السياسة الداخلية فإن استعمال الحكام لأساليب العنف والاضطهاد والحكم الديكتاتوري المتعسف، وعدم إفساح المجال للجماهير لأن تأخذ دورها في إبداء رأيها عن طريق

التمثيل الديمقراطي، كل هذا أدى إلى عزل الحكم وإضعافه.

٥- إن قيام أول تجربة عربية في العصر الحديث وهي وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨. التي تعتبر نواة للوحدة العربية الكبرى من المحيط حتى الخليج العربي، ألهب شعور الوحدويين وحساسهم في سائر الأقطار العربية الأخرى ولاسيما في العراق، ولقد كان من ردود فعل الوحدة إعلان الاتحاد الهاشمي الذي يفرّق وحدة الصف العربي، فقد جاءت هذه الخطوة مخيبة لآمال الوحدويين، وأدى عجز الزعماء المدنيين عن القيام بثورة إلى تحفيز ضباط الجيش وحملهم على التدخل فكانت ثورة ١٤ تموز في العراق سنة ١٩٥٨ تأييدًا لمقت الجماهير العربية تجزئة الوطن العربي، وتعبيرًا عن رغبتها في إسقاط حكم الأقاليم المستغلة.